الى زعزعة السيطرة العسكرية والاقتصادية البريطانية في القارات الأربع. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتستنزف نهائياً امكانية بريطانيا في الاستمرار كزعيمة للامبريالية العالمية، في حين أدت الأسباب نفسها، مضافاً اليها تنامي قوة الولايات المتحدة الأميركية، الى بروز الأخيرة كقوة طاغية وحيدة تحتاجها بريطانيا بخاصة وأوروبا بعامة، لتمكين المجتمع الرأسمالي من النهوض ثانية من الحضيض، في ظل تنامي قوة جديدة برزت على الساحة الدولية هي الاتحاد السوفياتي أولاً، والمنظومة الاشتراكية فيما بعد.

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كان الصهاينة يتوجهون أكثر فأكثر باتجاه الولايات المتحدة ناقلين معهم قوتهم الاقتصادية وما تفرضه بالتالي من قدرة على التحكم بادارة الدفة السياسة للبلاد.

وافسح تنامي قوة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وضعف الامبرياليات الأوروبية للولايات المتحدة مجال شق طريق زعامة العالم الامبريالي وبالتالي تسلماً مباشراً للمهام الامبريالية في الشرق الأوسط ومنه فلسطين، ولذلك كانت تصفية المستعمرات البريطانية وربط هذه المستعمرات بدولاب الادارة الأميركية أهم نتائج الحرب العالمية الثانية، ولعل جواب تشرشل لستالين وروزفلت في يالطا: «انني لا أمثل صاحبة الجلالة في هذا المؤتمر كي أصفي ممتلكات جلالتها»، يلخص بكثافة عالية ملامح الانتقال وشروطه.

ومع هذا الانتقال شهدت سنوات ما بعد الحرب الثانية تواجداً أميركياً واهتماماً متزايداً من الادارة الأميركية بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

قبل نهاية الحرب الثانية، وفي ١٩٤٤/٣/٩، أعلن الرئيس الأميركي روزفلت في تصريح له ان الولايات المتحدة الأميركية لم تعلن موافقتها أبداً على الكتاب البريطاني الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ والذي يقيد الهجرة اليهودية، وأتبع الرئيس الأميركي تصريحه هذا بحملة واسعة مؤيدة للأطماع الصهيونية في فلسطين، اضطرت الملك عبد العزيز آل سعود، حليف الولايات المتحدة، الى توجيه كتاب له يشرح فيه حقوق العرب في فلسطين، ويلمح الى ان نفاد صبر العرب ويأسهم من مستقبلهم سيضطرانهم للدفاع عن هذه الحقوق. وجاء جواب روزفلت على الرسالة غامضاً ويتضمن ان الحكومة الأميركية لا تتخذ قراراً في ما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل من العرب واليهود.

اضطرت الحكومة البريطانية، تحت ضغط تصريح روزفلت، في ١٩٤٤/٣/٩، والهجوم الأميركي السياسي، الى القبول بتشكيل لجنة أميركية ـ بريطانية مشتركة. وفي ١٩٤٥/١١/١٣، أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، أمام مجلس العموم، عن تشكيل هذه اللجنة. وفي ١٩٤٥/١٢/١٩، وقبل ان تبدأ اللجنة مهامها، اتخذ الكونغرس الأميركي قراراً اجماعياً اعتبر فيه ان اهتمام الرئيس الأميركي ترومان، الذي خلف روزفلت، بقضية فلسطين هو في محله، وعلى الادارة الأميركية ان تبذل مساعيها لتكون لليهود الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لهم.

وبعد ان أجرت اللجنة تحقيقاتها خلال شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٤٦، قدمت تقريرها، في ١٩٤٦/٤/٢٢، الى الادارتين الأميركية والبريطانية، وأوصت فيه بانه يجب ان يستمر الحكم في فلسطين تحت الانتداب الى ان يتم تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها، وطالبت باصدار تصريح من ثلاثة مبادىء يتضمن أن لا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، وان يضمن الشكل النهائي للحكم حقوق الطوائف الثلاث ومصالحها، ويمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي. وشددت اللجنة في توصياتها على ضرورة منح شهادات هجرة فورية لمائة ألف يهودي الى فلسطين.

لم يأت التقرير متناسباً مع سياسة ترومان فأعلن، في ١٩٤٦/٤/٣٠، موافقته على البند المتعلق بالهجرة ورفض التوصيات والاقتراحات الأخرى وطالب بريطانيا بتنفيذ هذا البند، وفي اليوم التالي، أعلن المستر اتلي، رئيس وزراء بريطانيا، في خطاب له أمام مجلس العموم، انه كان على الرئيس الأميركي ان يتناول مجمل تقرير اللجنة، وطالب الولايات المتحدة بايضاح مدى استعدادها للمشاركة في الأعباء المالية والعسكرية التي يقتضيها تنفيذ توصيات اللجنة، وأشار الى أنه من المستحيل تنفيذ البند المتعلق بالهجرة فقط في الظروف الحالية.